نائب رئيس الجمهورية في اجتماع مع قيادات المجالس المحلية والعمل الشبابي ومنظمات المجتمع المدني في أبين:

الوحدة كانت وستظل أساس التنمية والأمن والاستقرار

عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء وعقارب الساعة لا يمكن أن تعود بالزمن

أبين كانت بوابة النصر والسلام والوحدة وقالت لا للانفصال لا للعودة للوراء

نطالب السلطات العمل بحزم لمعاقبة المخلين بالسكينة العامة للمجتمع والعمل من أجل تجنب الثارات القبلية

أبين /سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية صباح أمس الاجتماع الذي نظمته قيادة محافظة أبين والمجلس المحلي بحضور قيادات العمل الإداري والشبابي والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومدراء عموم المديريات .

وقد القى الأخ نائب رئيس الجمهورية كلمة أعرب فيها عن سعادته لحضور هذا اللقاء، ناقلا تحايا فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى الحضور جميعا ومن خلالهم إلى كل جماهير وأبناء محافظة أبين البطلة .

وقال أن هذه المحافظة دفعت ثمنا غاليا من اجل ترسيخ أهداف الثورة والجمهورية كما وكان لأبناء محافظة أبين الرصيد الأبرز خلال الكفاح المسلح من اجل التحرير والاستقلال ودحر الاستعمار البغيض حتى نيل الاستقلال الناجز .

وثمن الأخ نائب رئيس الجمهورية التضحيات النضالية الغالية التي قدمها أبناء المحافظة في مختلف المراحل وحتى الوصول إلى يوم الثاني والعشرين من مايو عام ٩٠م يوم أعاد الشعب اليمني وحدته وبعد ان قال الشعب نعم للوحدة بالاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ولكن البعض أراد الانتكاس بهذا المكسب الاستراتيجي الكبير وجاءت أحداث ١٩٩٤م نتيجة لذلك وكانت أبين بوابة النصر والسلام والوحدة وقالت لا للانفصال لا للعودة للوراء .

وأشار الأخ نائب الرئيس إلى ان هناك اليوم من يتطاول على مكاسب الوطن والثوابت المتفق عليها كثوابت لا يجوز لأحد كائناً من كان بالتطاول عليها أو محاولة المساس بها ..

وقال: لقد قلنا في أكثر من مناسبة انه ربما يكون هناك بعض الأخطاء أو السلبيات ويمكن الانتقاد بصورة بناءة ومنطقية ضد أي شكل من أشكال الفساد أو التجاوز أو الهضم الذي يحدث هنا أو هناك وفي هذا المكان أو ذلك دون التعرض لما يمكن ان تكون محل إثارة شعبية كبيرة ومن تطاول لا بد ان يهزم ويقزم .

وأكد الأخ نائب الرئيس إنه من سنن الله سبحانه وتعالى دائما أن عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء وعقارب الساعة لا يمكن أن تعود بالزمن إلى الماضي .. كما أكد أن الوحدة الوطنية كانت وستظل أساس التنمية والأمن والاستقرار فلا تنمية بدون أمن واستقرار .. مشيراً إلى أن شعبنا من أقصاه إلى أقصاه قد جرب زمن الصراعات الداخلية والتشطير وناضل من اجل المستقبل المنشود بالغالي والنفيس ولابد من توطيد الأمن والاستقرار حتى تدور عجلة الزمن بالصورة المطلوبة.

وحث نائب رئيس الجمهورية سلطات الأمن على العمل بصورة حازمة ومعاقبة المخلين بالسكينة العامة للمجتمع وطالب السلطات المحلية والتنفيذية بالعمل من أجل تجنب الثارات القبلية ومن يرتكب مثل ذلك إنما يعرض الأمن للاهتزاز ويجب مطاردته ومعاقبته وعلى الجميع تحمل المسؤولية بكل جدارة على أساس أن مثل هذه الأشياء تعرقل تطور العمل في المشاريع التنموية، وكان من أهداف الثورة تطوير المجتمع وطي صفحات الثار القبلي الذي يسيء إلى المجتمع بأسره .

كما أكد الأخ عبدربه منصور هادي أهمية ان تكون محافظة أبين نموذجاً حيا للسلوكيات الوطنية المطلوبة من اجل تهيئة المناخات المناسبة للعمل والإنتاج بكل صوره وأشكاله .

وقال: "مثلما قالت أبين نعم لعلي عبدالله صالح ونعم للمؤتمر الشعبي العام نريد ان تقول نعم للعمل الجاد ونشر الطمأنينة وتوفير مناخات العطاء والإنتاج وسنعمل على توفير المتطلبات اللازمة والتعاون في كل ما يهم التطور والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والتنموي بصورة شاملة" .

وكان محافظ محافظة أبين فريد مجور قد القى كلمة رحب في مستهلها بالأخ نائب الرئيس، رافعاً أجمل التهاني لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باسمه وباسم أبناء المحافظة بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين ليوم السابع عشر من يوليو الذي مثل نقطة انطلاق كبيرة في تاريخ الشعب اليمني لن ينساه احد حيث كانت الخطوة الأولى الديمقراطية التي قادت إلى مجمل التحولات وتحقيق إعادة وحدة الوطن الأرض والإنسان انبثق منه فجر جديد عنوانه التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

وقال الأخ المحافظ : لقد كان لمحافظة أبين دور مهم في مقارعة أعداء الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر، وكان لها الدور المهم أيضا في تثبيت مداميك الوحدة والتصدي لمحاولة الانفصال وولدت أبين من جديد مع الوحدة اليمنية التي نعتبرها بالإضافة إلى النظام الجمهوري والنهج الديمقراطي ثوابت وطنية سنتصدى لكل من يحاول العبث أو المساس بها أو يحاول عرقلة مسيرة الوطن نحو التقدم والازدهار .

كما استعرض المحافظ جملة من القضايا المتصلة بالبرنامج التنموي في المحافظة وما تم انجازه وما هو قيد الانجاز .

بعد ذلك زار الأخ نائب الرئيس الصالة الرياضية المغلقة والتي هي في طور التشطيبات النهائية والتسليم وتتسع لحوالي ألفين وخمسمائة متفرج وتم انجازها بمواصفات فنية وهندسية دولية وبتكلفة تتجاوز ثمانين مليون ريال .

كما قام ومعه الأخوان محافظ أبين وحمود عباد وزير الشباب والرياضة بزيارة للمجمع الحكومي، حيث اطلعوا على مستوى التجهيز النهائي للمبنى والتشطيبات الأخيرة، وأكد الأخ النائب سرعة الانجاز في اقرب وقت ممكن ووجه المؤسسة الاقتصادية بالتأثيث اللازم لهذا المبنى الكبير الذي يشمل مكاتب المجلس المحلي وصالات اجتماعات ومؤتمرات والمسرح .

وكان الأخ عبدربه منصور هادي قد زار كلية التربية بمدينة زنجبار واستمع من الأخ حمود عباد وزير الشباب والرياضة إلى إيضاح حول أنشطة المخيم الطلابي والشبابي في الكلية الذي يتضمن أنشطة الكمبيوتر والحاسوب وتجول بأقسام المخيم وأبدى تقديره لتلك الأنشطة.

كان في استقبال الأخ نائب الرئيس عند وصوله محافظة أبين الأخ فريد مجور محافظ المحافظة وأعضاء المجالس المحلية والمكتب التنفيذي والمشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة.

أستمع إلى تقرير بشأن العسكريين والأمنيين المحالين للتقاعد

البرلمان يقر قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور جعفر سعيد باصالح قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وذلك بعد أن استكمل مناقشته والتصويت عليه بصيغته النهائية وحصوله على الأغلبية.

ويتكون القانون من (١١٤) مادة موزعة على (١٠) فصول تناولت الفصول من الأول إلى الثالث التسمية والتعاريف والمناقصات وإجراءاتها وإنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، أما الفصل الرابع فيتناول إنشاء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، فيما يتناول الفصل الخامس تشكيل لجان المناقصات وصلاحياتها وتتطرق بقية الفصول إلى الشكاوي والتظلمات والنظام والمزايدات وإجراءاتها وقواعد السلوك وما يتعلق بنظام المخازن وأحكام عامة وختامية .

ويهدف القانون إلى تحقيق حماية المال العام والحفاظ على ممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد في أعمال المناقصات والمزايدات والعدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات والنزاهة والشفافية والمساءلة وضبط وتحديد الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن والكفاءة الإقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات والإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة ودفع وتشجيع المقاولين والموردين والاستشاريين إلى تطوير أدائهم مهنيا واقتصاديا .

تسري أحكام هذا القانون على دواوين عموم الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والصناديق المتخصصة ومختلف الجهات في السلطة المركزية وفروعها في وحدات السلطة المحلية وغيرها من الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة والوحدات الإدارية للسلطة المحلية ووحدات القطاع العام والجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة وحالات الشراء والتوريدات والمقاولات والتعاقدات على الخدمات التي تتم بموجب اتفاقيات القروض والمنح المصادق عليها إلا إذا نصت تلك الاتفاقيات على خلاف ذلك .

وتنشأ بموجب هذا القانون هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية، يكون مقر الهيئة في العاصمة صنعاء ويجوز لها إنشاء فروع في المحافظات بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتدار الهيئة العليا عن طريق مجلس إدارة مكون من رئيس وستة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من مجلس الشورى لقائمة مكونة من أربعة عشر شخصا على أن يمثل فيها القطاع التجاري والقطاع الصناعي والمجتمع المدني والقضاء، وتحدد اللائحة الإجراءات التنفيذية وتضع هيئة رئاسة مجلس الشورى الضوابط والإجراءات المنظمة لعملية الترشيح، فيما يختار رئيس الجمهورية من بين قائمة المرشحين المرفوعة إليه من مجلس الشورى البديل في حالة خلو مقعد أي عضو من أعضاء الهيئة .

وحدد القانون عدد من الشروط التي يجب ان تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وهي : ١- أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي.

٢- أن يكون لديه خبرة عملية لاتقل عن خمسة عشر عاما بعد حصوله على المؤهل الجامعي .

٣- أن لايكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

٤- أن يقدم إقرارا بالذمة المالية وفقا للقانون .

فيما حدد القانون مدة العضوية في مجلس الإدارة بأربع سنوات ولايجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وأيه وظيفة عامة .

وتنتخب الهيئة في أول اجتماع لها رئيسا للهيئة وتحدد اللائحة فترة ولايته وكذا الجوانب المتعلقة بتنظيم اجتماعاتها واتخاذ قراراتها .

و فيما يخص المهام والاختصاصات للهيئة العليا فقد حددها القانون بالآتي :

أ - الرقابة والإشراف على سلامة إجراءات أعمال المناقصات والمزايدات ودراسة التقارير المرفوعة إليها من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن أنشطة المناقصات والمزايدات واتخاذ الإجراءات القانونية والقرارات اللازمة بشأنها طبقا لأحكام هذا القانون واللائحة والقوانين النافذة.

ب - اقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقف المالي لكل مستوى من المستويات بالتنسيق مع الجهات المختصة وتقديمها إلى مجلس الوزراء .

ج - النظر والبت في الشكاوي والتظلمات المرفوعة إليها من المتناقصين والمتزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها طبقا لأحكام هذا القانون .

د - إصدار التوجيهات والإرشادات والتعليمات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته، وتعميمها على كافة لجان المناقصات على المستويين المركزي والمحلي ويجب على تلك اللجان العمل بها.

هـ - تكليف فرق متخصصة للقيام بزيارات ميدانية تفتيشية إلى الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون متى استدعى ذلك وفي أي مرحلة من مراحل المناقصة أو المزايدة للتحقق من سلامة إجراءاتها ولهذه الفرق الحق في الحصول على كافة المعلومات والوثائق التي تمكنها من أداء مهمتها .

و - إحالة أي مخالفات أو خروقات تتعلق بالمناقصات والمزايدات قد ترتكب في أي جهة من الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأن مرتكبيها .

ز - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (و) من هذه المادة للهيئة حق توقيف رئيس أي لجنة أو أي عضو من أعضاء لجنة المناقصات والمزايدات إذا اتضح تورطه في أعمال مخالفه لأحكام هذا القانون واللائحة واتخاذ الإجراءات اللازمة .

ح - إبلاغ اللجنة العليا لمكافحة الفساد بأي قضية من قضايا الفساد في مجال المناقصات والمزايدات .

ط - : ١- للهيئة العليا إتاحة جلسة أو أكثر من جلساتها العادية للجمهور وذلك بقرار داخلي .

٢- في حال قررت الهيئة العليا إتاحة إحدى جلساتها العامة للجمهور فعليها أن تعلن في الصحف الرسمية مسبقاً عن التفاصيل الخاصة بتوقيت ومكان موضوع الجلسة .

٣- للهيئة العليا بأغلبية الأصوات أن تغلق جزءاً من جلسة عادية كانت قد أتاحتها للجمهور .

ي - تنشئ الهيئة العليا موقعاً الكترونياً خاص بها للتواصل مع الجمهور .

ك - رفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئيس الجمهورية .

وتؤدي الهيئة العليا مهامها واختصاصاتها باستقلالية وشفافية وحيادية كاملة ولايجوز لأي جهة التدخل في شئونها بأي صورة كانت، ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون.

وحظر القانون على رئيس وأعضاء الهيئة العليا الدخول في المناقصات أو المزايدات أو التعاقد بالذات أو بالواسطة مع الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون في تنفيذ أعمال مقاولات أو توريدات أو خدمات استشارية، وألزم القانون الهيئة العليا وأي من أعضائها عند عرض أي موضوع على الهيئة تكون له فيه أو لأي من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة أن يعلم مجلس الإدارة بها كتابياً وأن لايشارك في المداولات التي تجريها الهيئة بشأنها ولا يؤثر عدم حضوره لهذا السبب على نصاب عقد اجتماع مجلس الإدارة ويترتب على مخالفة أحكام هذه الفقرة انتهاء عضويته من الهيئة بالقانون .

من جهة أخرى استمع مجلس النواب إلى تقرير لجنتي الدفاع والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن الضباط المحالين للتقاعد من منتسبي القوات المسلحة والأمن .

كما استمع المجلس في جلسته هذه إلى تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن تقصي الحقائق حول شكوى الأخ احمد سيف حاشد عضو المجلس وأقر أرجاء مناقشته للتقريرين إلى جلسة قادمة.

وكان المجلس قد استمع إلى رسالة الحكومة بطلب استعجال البت في عقد استغلال وتطوير الزنك والرصاص والفضة في منطقة جبل صلب بمديرية نهم محافظة صنعاء بين كل من وزارة النفط والمعادن وتمثلها هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية وشركة جبل صلب (اليمن) المحدودة وقد وافق المجلس على طلب الحكومة وتم إدراجه في جدول أعماله لهذه الفترة .

واستمع المجلس إلى سؤال موجه من أحد أعضائه إلى أحد الوزراء المعنيين يتصل بموضوعات تحت نطاق اختصاصه.

وفي الجلسة التي أستهلها باستعراض محضر جلسته السابقة وأقره.. وسيواصل البرلمان أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم إسماعيل الارحبي ووزير شئون مجلسي النواب والشورى الدكتور عدنان عمر الجفري وعدد من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

مجلس الشورى يقف أمام مؤشرات السياسة السكانية والصحة الإنجابية

عبدالغني يؤكد أن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة تحتل اهتمام الرئيس وبرنامجه الانتخابي

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس الشورى أمس الثلاثاء مناقشة السياسة السكانية والصحة الإنجابية، وذلك في إطار اجتماعه الثالث عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي ٢٠٠٧م، برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

وفي مستهل الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة أبان فيها الأهمية الكبيرة لموضوع السكان الذي يحتل موقع الصدارة في اهتمام الدولة والمجتمع، وقال" إن الوقوف أمام مؤشرات السياسة السكانية، يأتي في سياق حرص مجلس الشورى على الإحاطة بما تم إنجازه خلال العقد الماضي، بعد أن شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من البرامج المجسدة لالتزاماتها تجاه الإستراتيجية الوطنية للسكان، وفي المقدمة منها تحسين الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة" .

ونوه رئيس مجلس الشورى بمستوى تنفيذ السياسة الوطنية للسكان خلال الفترة الماضية.. وقال إن البرامج المنفذة في إطار تلك السياسة قد اتجهت نحو تحسين مستوى الرعاية الصحية مقترنة ببرامج موازية للارتقاء بالخدمات الصحية وتوسيع مظلة تلك الخدمات لتشمل أجزاءً واسعةً من البلاد، رغم العائق الجغرافي والتشتت السكاني.

وأشار إلى الموقع الذي تحتله القضية السكانية في اهتمام فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وفي برنامجه الانتخابي والذي أكد من خلاله على ضرورة الاهتمام ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتفعيل التوعية الدينية والصحية حول تنظيم الأسرة وبما يحقق التوازن الملائم بين النمو السكاني والاقتصادي.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى النجاح الذي تحقق صعيد تنفيذ برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، أخذاً بالحجم المتنامي للأسر المستفيدة من هذا البرنامج كمقياس لهذا النجاح مؤكداً الحرص على ضرورة بلوغ الحد الذي استهدفته السياسة الوطنية للسكان من هذا البرنامج باعتباره هدفاً ذي أولوية.

واعتبر الأخ عبد العزيز عبد الغني أن تراجع معدل المواليد ومعدل الخصوبة عند المرأة مؤشران إيجابيان على النجاح النسبي الذي حققته السياسة السكانية للبلاد من خلال مكوناتها وبرامجها، ويدلان كذلك، على إمكانية الاستجابة الإيجابية لدى المجتمع وقابليته للتفاعل مع قضايا يشعر أنها تصب في صميم مصلحته.لافتاً إلى التحول الجوهري في نظرة العالم إلى موضوع السكان والتي بدأ قبل أكثر من عقد على إثر إدراكه للارتباط العضوي بين السكان والتنمية والبيئة، مما كان له الأثر في التطور الذي شهدته السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي اعتمدتها الدول والحكومات لفائدة السكان، في إطار من التكامل الوثيق بين تلك السياسات وخطط التنمية..ودعا رئيس مجلس الشورى في هذا الخصوص إلى أهمية إدراك تأثيرات ومخاطر النمو السكاني بهذا المعدل المرتفع في بلادنا على خطط وبرامج التنمية، وعلى الجهود المبذولة لضمان بيئة سليمة ومعافاة وبموارد مستدامة للأجيال المقبلة، وكذا إجراء تقييم موضوعي لنظرتنا نحو موضوع السكان، وللمنطلقات التي تحكمنا وتقرر مواقفنا تجاه هذا الموضوع، وبما يمكننا جميعاً من بناء مواقف إيجابية مشتركة، تأخذ بعين الاعتبار أن أولوية السياسة السكانية وبرامج تنظيم الأسرة، إنما تبتغي التأكيد على البعد النوعي للسكان،الذي يعني هنا الإنسان بصحة جيدة وبإنتاجية عالية وبمستوى لائق من العيش.. مؤكداً أن البرامج السكانية متكاملة مع خطط وبرامج التنمية مع الالتزام بمعايير التنمية المستدامة، هي التي تحقق في المحصلة البعد النوعي للسكان.

بعد ذلك أستمع المجلس إلى تقرير لجنة الصحة والصحة الإنجابية والذي قام بقراءته الأخوان علي محمد السلامي رئيس اللجنة والدكتور أحمد محمد مكي مقرر اللجنة عضوا المجلس، حيث استعرض التقرير التطورات السكانية التي شهدتها اليمن خلال العقد الماضي وما يرتبط بها من مؤشرات صحية واقتصادية واجتماعية..كما وقف التقرير أمام نتائج اعتماد الدولة للسياسة الوطنية للسكان والبرامج التنفيذية المرتبطة بها،بغية المساهمة في معالجة القضية السكانية والتخفيف من حدة انعكاساتها الحالية والمستقبلية.

وتضمن التقرير ثلاثة محاور ثلاثة رئيسية، أحدها بتحليل تطورات الأوضاع السكانية خلال العشر السنوات الماضية،من حيث رصد حجم وأهم عوامل معدل النمو السكاني، والتركيب العمري والنوعي للسكان، والتوزيع السكاني، والخصائص السكانية.. فيما اهتم المحور الآخر بالجهود المبذولة لمعالجة القضية السكانية،بما فيها الخطط والبرامج السكانية وفي مقدمتها السياسة الوطنية للسكان، وكذا البرامج الرئيسية التي اشتملت عليها تلك السياسة، وهي برنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعليم والنوع الاجتماعي، والإعلام والتثقيف والاتصال السكاني، والبيانات والمعلومات، بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية والتشريعية، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني، فيما تضمن المحور الثالث تقييماً للوضع السكاني، وتشخيصاً للصعوبات التي تواجه تنفيذ السياسة الوطنية للسكان والبرامج المرتبطة بها.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي أكدت على أهمية التوسع في خدمات الصحة والتعليم في المناطق الريفية والنائية، وعلى الأخص خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كذلك العناية بالشباب وتلبية احتياجاتهم وتعزيز ودعم البرامج والأنشطة الهادفة إلى تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية، وتنمية القدرات البشرية وتأهيل الكادر العامل في القطاع الصحي.

كما أوصى التقرير كذلك بمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بتقديم خدمات الطوارئ والولادات مجاناً في المرافق الصحية، والتوسع في نشر الوعي السكاني والصحي وبالذات ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبالأمراض المنقولة جنسياً، إلى جانب إجراء المسوحات والدراسات والأبحاث الهادفة إلى تحديث البيانات السكانية وتطويرها وخاصة ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ووفيات الأمهات.

وقد تحدث أمام المجلس الأخوان حسين محمد الهدار وكيل وزارة الأوقاف لقطاع الإرشاد والدكتورة أروى محمد الربيع وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان، حيث أوضح الهدار دور وزارة الأوقاف في التوعية بأمراض العصر التي تهدد فئة الشباب، من خلال تأكيد رسالة المسجد السمحة التي تسهم في الوقاية من هذه الأمراض، كما أكد على أهمية العناية بالتنمية الريفية بهدف تحقيق الاستقرار السكاني في الريف والاستفادة المثلي من الأراضي الزراعية وخدمة الاقتصاد.. فيما شددت الدكتورة الربيع على أهمة تضييق الفجوة بين السياسات والاستراتيجيات والخطط وبين ما تحقق على أرض الواقع، والمضي في تنفيذ البرامج التي تتضمنها تلك السياسات.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره بحضور الأخوة أمين معروف الجند أمين عام المجلس الوطني للسكان، ومحمد علي الحاج مستشار وزير الصحة العامة والسكان، والدكتور صالح بن الشيخ أبو بكر نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وعدد من الخبراء والمعنيين بقضية السكان في الجهات ذات العلاقة.